**الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣**

**عانت المجتمعات الرأسمالية منذ العام ۱۸۲٥ من ازمات اقتصادية دورية تحولت الى احدى خصائصها الملازمة لها والناجمة عن عوامل وقوانين محددة ذات مردودات متشابهة في اطارها العام . ومنذ العام ١٨٥٧ اتخذت هذه الازمات طابعا عالميا وذلك بحكم التطور الكبير الذي طرأ على العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين البلدان والاصقاع المختلفة حتى اضحى بالامكان التحدث عن سوق عالمية تختلف في طبيعتها ومداها عن العلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية التي كانت تسود اجزاء العالم في السابق.**

**ان اخطر ازمة اقتصادية من هذا النوع هزت العالم هي تلك التي ظهرت بوادرها فجأة في خريف عام ۱۹۲۹ في الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تمثل اكبر دولة رأسمالية منذ اكثر من نصف قرن قبل ذلك التاريخ. وبالرغم من ان هذه الازمة لم تختلف عن الأزمات السابقة في دوافعها ونتائجها، أي في اطارها العام، الا انها اختلفت في نقاط معينة يمكن تلخيصها فيما يلي: كانت اوربا هي التي تؤلف البؤرة الاساسة لمعظم الازمات الاقتصادية السابقة، بينما تحولت الولايات المتحدة الأمريكية الى مركز انفجار ازمة ۱۹۲۹ - ۱۹۳۳ ، وقد انتقلت اثارها منها الى اوربا اولا ومن ثم انحاء العالم الأخرى فيما بعد. كانت الازمات الاقتصادية السابقة تبدأ وتنتهي في وقت واحد تقريبا، بينما اختلفت بدايات ونهايات الازمة الجديدة حسب البلدان وذلك بحكم عوامل محددة. فعلى صعيد القارة الأوربية انها بدأت في المانيا قبل انكلترا وفرنسا بلغت الذروة في الأولى قبل الدولتين الاخيرتين ، بينما لم تبلغ ذروتها وهي في فرنسا مثلا الا في العام ١٩٣٥ ، اي في وقت اختفى فيه الجانب الأكبر من مظاهرها بالنسبة لجميع الاقطار الرأسمالية الأخرى.**

**كانت ازمة ۱۹۲۹ - ۱۹۳۳- اخطر ، واعمق ازمة اقصادية مر بها العالم كما يبدو واضحا من**

**خلال الارقام والحقائق التي سنتطرق اليها فيما بعد، ولكن يكفي القول هنا ان الخسائر المادية التي جلبتها الازمة معها كانت تعادل الخسائر الجسيمة التي سببتها الحرب العالمية الأولى.**

**. لم تكن ازمة ۱۹۲۹ - ۱۹۳۳ اخطر واعمق ازمة من حيث المضمون والنتائج حسب، بل انها كانت ايضا اطول ازمة عرفها التاريخ من حيث اطارها الزمني. فأن الازمات السابقة ما كانت تستمر لاكثر من اشهر في العادة، بينما أدت الازمة الجديدة في خريف عام ۱۹۲۹ وانتهت في افضل الاحوال في صيف عام ۱۹۳۳ ، ولكن حتى انتهاء الأزمة كان لابد من مرور ما لا يقل عن عامين او ثلاثة أعوام على البلاد أو المنطقة الواقعة تحت تأثيرها لكي يعود وضعها الاقتصادي الى مستوى ما قبل الازمة.**

**ه نتيجة لاستكمال السوق الرأسمالية العالمية كان من الطبيعي ان تمتد آثار الازمة الجديدة الى الاقطار المختلفة بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ الامر الذي سنلاحظه من خلال استعراضنا لبعض الحقائق المتعلقة بهذا الموضوع فيما بعد . ٦. تشابكت آثار ازمة ۱۹۲۹ - ۱۹۳۳ بشكل لم تعرفه الازمات الاقتصادية السابقة، فلئن كانت الاوضاع الصناعية هي التي تدهورت اكثر من غيرها، الا ان اثار الازمة على الاصعدة الاخرى ( الزراعية التجارية والمالية لم تكن قليلة الشأن.**

**ان هذه الخصائص التي ذكرناها تتجلى أكثر من خلال استعراض عام لبعض الحقائق المرتبطة بالازمة . ونتائجها. فأن مجمل الانتاج العالمي قد تقلص في سنوات الازمة بمقدار يزيد عن الثلث. فبالنسبة للفحم، مثلا انخفض الانتاج العام بمقدار يزيد عن ٣٠% وبالنسبة للحديد والصلب بلغ معدل الانخفاض أكثر من ٦٠% وبالنسبة للقطن حوالي ۲۷ ، بينما تتراوح اقصى ما بلغه معدل تدهور الانتاج في الازمات السابقة ما بين ۱۰ و ۱۵ بالمئة. وبالامكان تصور الموضوع بصورة أفضل من خلال تحديد الاطار النسبي لهبوط الانتاج في سنوات الازمة. فقد رجع مستوى الانتاج العالمي في تلك السنوات الى ما كان عليه في العام ۱۹۰۹ - ۱۹۰۸، بمعنى أن عجلة الاقتصاد الرأسمالي العالمي قد تراجعت بمعدل عقدين كاملين الى الخلف، مما له مغزاه الكبير جدا حسب قياسات الزمن في العصر الحديث. واذا انتقلنا من التعميم الى التخصيص فأننا نرى ان معدل الانتاج في الولايات المتحدة الأمريكية عاد الى ما كان عليه في العام ۱۹۰۵-١٩٠٦، وبالنسبة لانكلترا والمانيا الى العام ۱۸۹٦ - ۱۸۹۷ . وقد تدهور الانتاج بالنسبة لبعض الحقول الانتاجية المهمة الى مستوى ادنى حتى من ذلك. ففي بريطانيا، مثلا، انخفض انتاج الفحم الى مستوى العام ١٨٦١ وبناء السفن الى مستوى العام ١٨٤٣ . وكما ذكرنا ان الازمة هزت دعائم الاقتصاد الامريكي بصورة اعنف من غيرها، الأمر الذي يجعل استعراض جانب من اثارها المباشرة على الحياة**

**مكتبة احمد**

**- ١٦ -**

**الاقتصادية لتلك البلاد امرا ضروريا. فقد انخفض معدل الانتاج الصناعي الأمريكي عام ٤٦١٩٣٢% بالقياس الى معدل الانتاج هناك عام ۱۹۲۹ . وبلغ تدهور الانتاج في بعض الحقول حدا خطيرا للغاية. فبالنسبة للحديد والصلب عماد الصناعة الثقيلة - انخفض الانتاج الأمريكي في سنوات الازمة بمقدار ٧٥% ، وبالنسبة للسيارات بمقدار ۸۰% . فلا غروا ان اغلقت حوالي ١٣٥ الف معمل ومصنع وشركة امريكية ابوابها، وأن ظهرت في ضواحي العديد من المدن الامريكية الكبيرة ما يمكن وصفها بمقابر كبيرة للالات والمعدات. أما عدد المصارف الامريكية التي اشهرت الافلاس في الفترة الواقعة بين عامي ۱۹۲۹ و ۱۹۳۳ فقد بلغ مالا يقل عن عشرة الاف مصرف من اصل ٢٥ ألف مصرف كانت تعمل بنشاط منقطع النظير عشية الازمة. ولهذا الرقم مدلوله العميق، ذلك لان البنوك والاعمال الصيرفية تعتبر من ابرز اعمدة الحياة الاقتصادية في المجتمعات الرأسمالية. وفي المجال الزراعي يكفي أن نشير الى ان انتاج الحبوب في الولايات المتحدة قد تدهور في سنوات الازمة الى درجة ان المزارعين اضطروا الى ترك استخدام الآلة في حقولهم ورجعوا الى العمل اليدوي في هذا المجال الاقتصادي الحيوي، ذلك لان سعر المنتوجات الزراعية، كالقمحمثلا قد هبط الى اخفض مستوى سجل منذ اربعة قرون قبل ذلك التاريخ. وجراء كل ما تقدم كان من الطبيعي ان ينخفض الدخل القومي في الولايات المتحدة الأمريكية من حوالي ۸۸ مليار دولار عام ۱۹۲۹ الی ٤۰ مليار دولار فقط عام ۱۹۳۳**

**تركت ازمة ۱۹۲۹ - ۱۹۳۳ اثاراً عميقة جدا، لم يسبق لها مثيل في على الحياة الاقتصادية في البلدان المختلفة التي بدأت تدور بدرجات متفاوتة في فلك العالم الرأسمالي. فقد وجدت هذه البلدان صعوبات كبيرة في تصريف منتوجاتها بسبب تقلص اعتماد البلدان الصناعية عليها، مما ادى الى حدوث انخفاض كبيرة جدا في اسعار تلك المنتوجات فقياسا الى معدل الاسعار العالية السائدة في الفترة الواقعة بين عامي ۱۹۲۵ - ۱۹۲۹ انخفض سعر الجوت في ذروة ايام الازمة بمقدار ٦٢ والسكر بمقدار ٧٤% والحرير بمقدار %٧٥ والمطاط بمقدار ٩٣% . وبشكل عام فأن معدل الاسعار بالنسبة لمنتوجات هذه الاقطار انخفض الى حوالي نصف ما كان عليه قبل الازمة مما ادى الى تدني القوة الشرائية لدى ابناء الشعوب المتخلفة بشكل ملموس فتقلص استهلاكها وبالتالي استيرادها للمنتوجات الصناعية التي بدأت تغزو اسواق العالم الثالث بصورة متزايدة منذ عقود طويلة سبقت الأزمة الاقتصادية العالمية وقد ترك كل ذلك اثارا مباشرة على التجارة العالمية التي بدأت بدورها تعاني من مشاكل معقدة ادت الى ان ينخفض مستواها الى حوالي ثلث ما كان عليه قبل انفجار الازمة ونجمت عن ذلك حرب تجارية فعلية بين مختلف اقطار العالم التي تسابقت اوساطها الحاكمة الى فرض رسوم وتعاريف كمركية جديدة كوسيلة للتخفيف عن اثار الازمة على بلدانها . فخلال فترة قصيرة من حزيران عام ۱۸۳۱ حتى نيسان عام (۱۹۳۲) رفعت ٧٦ بلدا رسومها الكمركية المفروضة على البضائع المستوردة من الخارج، وبدأت تخصص في**

**ميزانياتها مقادير اقل من العملات الصعبة للتجارة الخارجية، بل وحتى منعت استيراد انواع معينة من البضائع.**

**كان من الطبيعي أن يؤثر الواقع المزري للتجارة العالمية في سنوات الازمة على حركة النقود ودورتها وخاصة على نظام العملات في معظم الاقطار الرأسمالية. ففي العام ۱۹۳۱ اضطرت بريطانيا الى سحب الغطاء الذهبي عن الجنيه الاسترليني مما ادى الى ان تفقد عملتها وعملة البلدان المرتبطة بها قوتها. وقد امتدت اثار هذا الاجراء حتى الى عدد من الأقطار الأوربية المتطورة من قبيل الدول الاسكندنافية بل والى اقطار بعيدة في امريكا اللاتينية مثل بوليفيا وكولومبيا. وقد تعمقت اثار هذه المشكلة الى حد ابعد حينما لجأت الولايات المتحدة الأمريكية بعد عامين فقط الى اجراء مشابه بالنسبة للدولار. وبشكل عام فقدت عملات ٥٦ دولة قوتها خلال الفترة الممتدة بين عامى ۱۹۲۹ و ۱۹۳۳ ، ولا ينكر أن جميع الطبقات والفئات الاجتماعية في الاقطار الرأسمالية والبلدان المرتبطة بها قد عانت كثيرا من اثار ازمة ۱۹۲۹ - ۱۹۳۳، ولكن بحكم عوامل موضوعية محددة اختلفت نسبة تأثر هذه الفئات باثار الازمة. فأن ما يمكن وصفه بالمناعة الاقتصادية خففت الى حد ما من عبء الازمة على كبار الرأسماليين الذين بذلت الدولة بدورها كل ما في وسعها من اجل مد يد العون اليهم ومساعدتهم لحل مشاكلهم ليتمكنوا من تفادي اثار الازمة باسرع ما يمكن، فقدمت لهم القروض وفرضت ضرائب كمركية تحمي مصالحهم ورفعت مشترياتها من المعدات الحربية . لذا فأن ثقل اثار الازمة جاء اكبر بالنسبة للفئات الكادحة والمتوسطة من عمال وفلاحين ومنتجين صغار وموظفين ومثقفين ومن كان على شاكلتهم. وفيما يلي نحاول اعطاء صورة مركزة عن هذه الحقيقة.**

**حسب المعطيات الرسمية التي تعود الى تلك الفترة بلغ عدد العمال العاطلين كليا عن العمل عام ۱۹۳۲ في الـ ۳۲ دولة رأسمالية وقعت فيها الازمة حوالي ٢٦،٥ مليون شخص. هذا الى جانب البطالة المقنعة، فان عشرة ملايين آخرين من العمال كانوا نصف عاطلين لانهم في الغالب كانوا يعملون لمدة يوم واحد أو يومين في الاسبوع. ويرتفع عدد جيش العاطلين اكثر اذ اخذنا بنظر الاعتبار ان الكساد الكبير الذي اصاب سوق العمل في البلدان المتخلفة التي لا تتوفر احصاءات دقيقة عن البطالة فيها خلال سنوات الازمة، ولكن مما لاشك فيه ان عدد العاطلين في تلك البلدان كان كبيرا بدوره ففي العراق، مثلا، تحولت البطالة الى ظاهرة عامة خطيرة جلبت انظار الصحافة لاول مرة اذ بدأت بنشر قوائم دورية في عدد العاطلين في بغداد. ولم يكن مجرد صدفة ان تبلورت الحركة العمالية العراقية في سنوات الازمة بالذات. واذا انتقلنا مرة اخرى من التعميم الى التخصيص فأننا نرى مثل هذه الصورة المذهلة في اذار عام ۱۹۳۳ بلغ عدد العمال العاطلين في الولايات المتحدة حوالي ۱۷ مليون شخص. وفي حوالي الفترة نفسها ارتفع عدد العمال العاطلين**

**في المانيا الى اكثر من 6 ملايين شخص فقد بلغت نسبة البطالة بين البروليتاريا الالمانية ما لا يقل عن ٤٥% ورافق ذلك انخفاض ملحوظ في اجور العمال ففي انكلترا انخفضت اجورهم بنسبة حوالي %۲۰% ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٤٤ % ، ومن اجل تخفيف الضغط الكبير الواقع على الميزانية لجأت اكثرية الدول الرأسمالية الى تخفيض رواتب الموظفين، وسدت ابواب العمل امام المثقفين. كما عانى الفلاحون من مشاكل مشابه دفعت باعداد كبيرة منهم الى ترك حقولهم، بل والى قطع اشجار بساتينهم للتخفيف عن نقص الوقود الذي اصبح ظاهرة عامة في المدن والأرياف على حد سواء. ومما له مغزاه في مجال بحثنا ان مثل هذه الظاهرة قد لوحظت حتى في الاقطار المتخلفة ولو على نطاق اضيق من الولايات المتحدة الأمريكية والاقطار الأوروبية. فأن يد الفلاحين في سوريا، مثلا، قد امتدت في سنوات الازمة الى اشجار الزيتون لقطعها واستخدامها لاغراض التدفئة وغيرها.**

**كان من الطبيعي جدا ان تترك الازمة الاقتصادية اثارا عميقة على الحياة السياسية الداخلية والخارجية للدول الرأسمالية والبلدان المرتبطة بها. فقبل كل شيء تعمقت التناقضات الاجتماعية داخل المجتمعات الرأسمالية، ولاسيما لان الاستياء بين العمال بلغ أوجه، ففي سنوات الازمة انفجرت ثورة في اسبانيا، وتعقدت الأوضاع السياسية بشكل خطير في كل من المانيا وايطاليا واليابان وبولونيا وغيرها. ولم يكن مجرد صدقة ان اقيمت الدكتاتورية النازية في المانيا عام ۱۹۳۳ وكذلك جرت محاولة عصيان فاشي في فرنسا عام ۱۹٣٤ . ومن جانب آخر عاشت حركات التحرر الوطني لشعوب البلدان المستعمرة فترة مد واضحة المعالم، حتى ان اثار الازمة هيأت ظروفا انسب لانتقال تلك الحركات في بعض المناطق الى طور أعلى، خاصة لان الدول الاستعمارية حاولت عن طريق الضغط على ابناء شعوب تلك المناطق التخفيف من آثار الازمة على مصالحها.**

**اثرت الازمة الاقتصادية كذلك على العلاقات القائمة بين الدول الكبرى، فقد ساعدت على تعميق مشاكلها وتوتير العلاقات بينها وذلك بحكم تصادم مصالحها جراء التناقض بين خططها الرامية الى التخفيف من وطأة الازمة عليها. فعلى سبيل المثال لم يكن بوسع الدول الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية، أن تنظر بعين الارتياح الى الخطوة التي اقدمت عليها اليابان في العام ۱۹۳۱ ، حينما قامت قواتها باحتلال منشوريا في الصين. وقد تحول كل ذلك، وغير ذلك، الى تراكمات كمية هيأت الطريق اكثر لاندلاع نيران حرب عالمية جديدة بدأت أوساط استعمارية معينة تعتبرها من جديد وسيلة ضرورية لحل المشاكل المستعصية المخيمة على مصالحها. وفي الختام من الضروري ان نلاحظ كذلك ان الازمة الاقتصادية العالمية في ۱۹۲۹-۱۹۳۳، نبهت اذهان الرأسماليين في الدول الكبرى الى جانب من الثغرات الموجودة في انظمتهم، وقللت من تفاؤلهم والذي بلغ الذروة، خاصة بين الأمريكان عشية الازمة بالذات فأنهم اصبحوا على اعتقاد راسخ بأنهم " قد حلوا كل المشاكل التي يدرج تحت ثقلها العالم القديم، وانهم في مأمن من كل ازمة ماليةواقتصادية".**